

جودة إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة ضمن السياق الجزائري

عتيق توفيق

atigtoufik@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير / جامعة سعيدة
مخبر البحث إدارة و تقييم أداء المؤسسات – إتمام.

المخلص:

إن غرض هذه الدراسة يتمثل في التحقق من جود العلاقة الإيجابية بين مبالغ إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة والعوائد المستقبلية المؤسسة ممثلة في العائد التشغيلي، وهذا ضمن السياق الجزائري، قصد الحكم على مدى ملاءمتها ومن ثم جودتها. وللتحقق من هذه العلاقة تم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد على مجموعة من بيانات مؤسسات جزائرية.

وقد أظهرت نتائج البحث أن إعادة تقييم الأصول الثابتة من قبل المؤسسات الجزائرية محلا لدراسة ترتبط ارتباطا إيجابيا ذو دلالة إحصائية بالتغيرات المستقبلية في العائد التشغيلي، ضمن أفق سنة واحدة بعد عملية إعادة التقييم، أي أنها تشكل أساساً جيداً للتنبؤ بالأداء المستقبلي لهذه المؤسسات. وعلى هذا الحال، تتصف تقديرات القيمة العادلة بالملائمة والتي هي أحد ركائز جودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، إعادة تقييم الأصول الثابتة، الملاءمة، جودة المعلومات المالية.

Abstract:

The objective of this study is to verify the existence of a positive relationship between the revaluation of fixed assets at fair value and the future returns represented by the operating income, within the Algerian context, in order to judge their relevance and therefor their quality.

The results of the study showed that the revaluations of fixed assets by the Algerian companies in question are significantly positively related with the future changes in the operating income for one-year horizon after the revaluation, which is a good basis for predicting the future performance of these companies. In this case, fair value estimates are relevant, which enhances the quality of these financial information.

Keywords: Fair value; Asset revaluations; Relevance; Financial information quality.

JEL classification: M41

مقدمة:

إن إعادة تقييم الأصول الثابتة نحو الارتفاع دليل على أن المقيمين يرون أن هذه الأصول مازالت قادرة على إنتاج مزايا اقتصادية مستقبلية أعلى من تلك التي توحى بها قيمتها التاريخية. ويتجلى صدق هذه التقييمات في انعكاسها على الدخل التشغيلي، إذ هي متعلقة بنشاط المؤسسة العادي.

وبالعكس، فإن تقييم هذه الأصول نحو الانخفاض يشير إلى أن العوائد جراء تشغيلها هي أقل مما هو متوقع، وعليه يظهر هذا التقييم السلبي، ضمن الأداء التشغيلي أيضاً.

في المحصلة، يمكن اعتبار مبالغ إعادة التقييم مؤشراً على وجهة عوائد المؤسسة مستقبلاً، أي أن العلاقة بين فارق إعادة التقييم للأصول الثابتة والأداء التشغيلي ستكون إيجابية وذات دلالة معنوية، شريطة أن تكون تقديرات المقيمين دقيقة. وبذلك، يمكن الحكم بملائمة هذه التقديرات في التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة من عدمها. أي الحكم على جودة هذه التقديرات.

ومن ثم، فإن غرض هذه الدراسة يتمثل في التحقق من جود علاقة إيجابية بين إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة وعوائد المؤسسة ممثلةً في العائد التشغيلي؛ وهو ما يعرف محاسبياً بإجمالي فائض الاستغلال، وهذا ضمن الإطار الجزائري.

تُعد القيمة العادلة خروجاً عن مبدأ مهم من مبادئ المحاسبة، وهو مبدأ الحيطة والحذر، والذي يقتضي الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة. فهي تمثل "المبلغ الذي يمكن أن يُحصَلَ لقاء بيع أصل، أو يدفع لنقل التزام، في مبادلة عادية، بين المشاركين في السوق، عند تاريخ القياس".¹، ما يجعل منها ثورة في ميدان الإبلاغ المحاسبي.

وتستمد محاسبة القيمة العادلة قوتها من ثلاثة عناصر: متانتها النظرية، سلبيات منافستها (محاسبة التكلفة التاريخية) وكم متزايد من الدراسات التجريبية تؤيد استخدامها. إلا أن هذه الإيجابيات تتغصها بعض التحذيرات من طرف باحثين يرون أنه "بالرغم من مزاياها المفاهيمية، فإنه من غير المرجح أن تصبح القيمة العادلة الطريقة الرئيسية لتقييم الأصول غير المالية وغير السائلة بشكل طوعي"² وأن "على واضعي المعايير أن يكون حذرين في المطالبة بتطبيق القيمة العادلة على بعض الأصول غير المالية"³، بالإضافة إلى أن بعض المديرين يرون أن استعمال هذا النوع من المحاسبة يشكل تكلفة إضافية.

تركز هذه الدراسة على استكشاف نوع العلاقة بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والعوائد التشغيلية ضمن السياق الجزائري والتميز بكونه سوقاً غير نشطة، ما يجعل مدخلات تقييم الأصول الثابتة من المستوى الثالث؛ أي المدخلات غير القابلة للملاحظة Unobservable وغير المتوفرة في بيانات الأسواق، وهي افتراضات المشاركين في السوق؛ والتي من الممكن أن يستعملوها عند عملية تسعير الأصول.

بالإضافة إلى كون السوق الجزائرية غير نشطة، فإن المحاسبة الجزائرية غير معتادة على عمليات إعادة التقييم الطوعية؛ دون إغفال أن إعادة تقييم الأصول الثابتة قد أجريت من قبل، بشكل الزامي من طرف

¹International Accounting Standards Board (IASB). 2011. *International Financial Reporting Standard 13, Fair Value Measurement*. London: International Accounting Standards Committee Foundation.

²Christensen, H. B., and V. V. Nikolaev. 2013. Does fair value accounting for non-financial assets pass the market test? *Review of Accounting Studies* 18 (3): 734-775. (p 734)

³Op, cit p 766.

الدولة، وتمت على فترات متباعدة⁴، من أجل تدارك الفروقات الكبيرة بين المبالغ المحاسبية والواقع الاقتصادي.

من المفيد أيضاً، لفت الانتباه إلى أن البيانات المالية المناسبة للقيام بهذه الدراسة شحيحة جداً، بحيث أن المؤسسات التي تقوم بمثل هذه التقييمات قليلة، والمؤسسات التي تفصح عنها في بياناتها المالية أقل، وهذه أحد نقاط الضعف في هذه الدراسة.

وعليه؛ سيتم عرض محتويات هذه الورقة بالبدء بأهم ما جاء من الدراسات السابقة في الموضوع، ثم تحديد كيفية معالجة إعادة تقييم الأصول في ظل النظام المالي المحاسبي SCF، يلي ذلك، عرض تصميم البحث ونتائجه، لتختتم الدراسة بالاستنتاجات والملاحظات.

1. إعادة تقييم الأصول الثابتة:

يحدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008⁵ شروط وقواعد إعادة التقييم الأصول الثابتة التي يرخّص للمؤسسات القيام بها. وتندرج إعادة التقييم هذه ضمن المعالجات الأخرى المسموح بها، استثناءً من القاعدة العامة المتمثلة في إدراجها بتكلفتها التاريخية؛ منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة.

تسمح المعالجات الأخرى بأن تدرج الأصول الثابتة في الحسابات بمبلغها المعاد تقييمه، أي بقيمتها العادلة (الحقيقة)⁶ عند تاريخ إعادة التقييم، وذلك بعد إدراجها الأولي بتكلفتها التاريخية. مع مراعاة أن تتم عملية إعادة التقييم بانتظامية كافية؛ حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للأصول الثابتة اختلافاً كبيراً عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة العادلة في تاريخ الإقفال. وفي حال قررت المؤسسة إعادة تقييم أصل ما؛ فإنه يجب عليها إعادة تقييم كل الأصول التي تنتمي لنفس الفئة.

⁴ سنوات 1990، 1993، 1996 و 2007.

⁵ قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مَدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية العدد 2009/19.

⁶ تم ترجمة مصطلح القيمة العادلة fair value بلفظ القيمة الحقيقية ضمن النظام المحاسبي والمالي SCF، ويبدو ذلك متأثراً بالمصطلح الفرنسي juste valeur.

بصفة أساسية، تُعبّر القيمة العادلة للأصول الثابتة عن قيمتها في السوق، فتُحدد بالنسبة للأراضي والمباني بواسطة مقيمين محترفين ومؤهلين. أما بالنسبة لمنشآت الإنتاج، فتحدد قيمتها مباشرة من السوق، وفي غياب مؤشرات عن ذلك، يتم تحديدها عبر تكلفتها الاستبدالية منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

وتفيد إعادة التقييم الايجابية مباشرة ضمن رؤوس الأموال الخاصة تحت عنوان " فارق إعادة التقييم"، إلا إذا كانت تُعوّض إعادة تقييم سلبية سابقة لنفس الأصل؛ فإنها تدرج على شكل منتج. وبشكل موازٍ، تدرج إعادة التقييم السلبية في شكل عبء إلا أن تكون مسبقة بإعادة تقييم إيجابية؛ فإنها تنقص مباشرة من فارق إعادة التقييم لنفس الأصل، ويسجل الرصيد المتبقي على شكل عبء.

2. جودة إعادة تقييم الأصول الثابتة:

على الرغم من كون الأصول التشغيلية ذات أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية، إلا أنه تم تهميشها في المناقشة الحالية بخصوص القيمة العادلة، والتي تركز بشكل كبير على الأصول المالية، المختلفة عن سابقتها في جوانب هامة⁷. ومع ذلك، فإن الدراسات التي أجريت اهتمت ببحث مدى إسهام القيمة العادلة للأصول الثابتة في تحسين جودة التقارير المالية من جوانب مختلفة.

من بين هذه الجوانب ما درسه (Dietrich et al 2001)⁸، حيث استقصى الباحثون موثوقية تقديرات القيمة العادلة السنوية للعقارات الاستثمارية في المملكة المتحدة. ووجدوا أن هذه التقديرات أقل من أسعار البيع الفعلية لهذه العقارات، لكنها أقل تحيزاً وأكثر دقة من التكلفة التاريخية. كما أظهرت نتائج البحث أن المدراء يختارون من بين الأساليب المحاسبية المسموح بها تلك التي تتيح الإبلاغ عن أرباح أعلى، ويعتمدون إلى الزيادة في القيمة العادلة قبل الحصول على قروض جديدة.

⁷Sellhorn, Thorsten and Stier, Christian, Fair Value Measurement for Long-Lived Operating Assets: Research Evidence (June 24, 2017). (p 1)

⁸Dietrich, J. R., M. S. Harris, and K. A. Muller, III. 2001. The reliability of investment property fair value estimates. *Journal of Accounting and Economics* 30 (2): 125-158.

كما درس (Muller et al 2011)⁹ الآثار المترتبة عن إلزام الشركات بتوفير معلومات القيمة العادلة للأصول الثابتة على عدم تماثل المعلومات لعينة من الشركات العقارية الأوروبية، عبر دراسة فروق أسعار الطلب bid-ask spreads، حيث توصلوا إلى أن الشركات الملزمة بتقديم معلومات القيمة العادلة أظهرت انخفاضاً في عدم تماثل المعلومات. ومع ذلك، فإنه أقل من الانخفاض الذي تُظهره الشركات التي تقدم معلومات القيمة العادلة بشكل طوعي. ما يعزى إلى انخفاض موثوقية القيم العادلة المفصح عنها إلزامياً.

ودرس (Cotter and Richardson 2002)¹⁰ ما إذا كانت هناك اختلافات في موثوقية إعادة تقييم الأصول التي تقدمها مجالس الإدارة مقابل تلك التي يقدمها مقيمون خارجيون مستقلون، حيث استعملا عينة من الأصول المعاد تقييمها في استراليا. ووجدوا أن التقييمات التي يقوم بها مقيمون خارجيون أكثر موثوقية من تلك التي يتولاها مقيمون داخليون؛ عبر دراسة التعديلات اللاحقة للزيادات المعترف بها في قيمة الأصول. وذلك من خلال ربط موثوقية هذه التقديرات بالمدى الذي يتم فيه عكس مبالغ إعادة التقييم الايجابية لاحقاً.

من البحوث المهمة في هذا المجال، ما قام به (Aboody et al 1999)¹¹، والذي تستلهم هذه الدراسة أسلوبه، حيث درس الباحثون العلاقة بين مبالغ إعادة التقييم الايجابية والأداء المستقبلي، ممثلاً في الدخل التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وذلك لعينة من شركات المملكة المتحدة بين 1983 و1995، أين أظهرت النتائج أن إعادة التقييم ترتبط ايجابياً بالأداء المستقبلي. بالإضافة إلى كون إعادة التقييم السنوية الجارية ترتبط ايجابياً بالعوائد السنوية. غير أن هذه العلاقة تَضَعُفُ بالنسبة للشركات ذات نسب الديون المرتفعة. ما يعزى إلى تلاعب إدارة هذه الشركات بالتقديرات.

⁹Muller, K. A., III, E. J. Riedl, and T. Sellhorn. 2011. Mandatory fair value accounting and information asymmetry: Evidence from the European real estate industry. *Management Science* 57 (6): 1138-1153.

¹⁰Cotter, J., and S. Richardson. 2002. Reliability of asset revaluations: The impact of appraiser independence. *Review of Accounting Studies* 7 (4): 435-457.

¹¹Aboody, D., M. E. Barth, and R. Kasznik. 1999. Revaluations of fixed assets and future firm performance: Evidence from the UK. *Journal of Accounting and Economics* 26 (1-3): 149-178.

أما في السياق الجزائري فإن هذا الموضوع يكاد أن يكون غير مطروق تماماً. وهذا ما يشير إليه (Djafri 2014)¹²، حيث توصل، عبر الاستبيان، إلى أن السياق الجزائري مازال بعيداً عن الاهتمامات المتعلقة بتطوير السوق المالية، التي تعد أحد الركائز الأساسية لتعميم محاسبة القيمة العادلة. كما أن مختلف المبحوثين لا يزالون بعددين عن استعمال اللغة المحاسبية الدولية، رغم أنهم يقرون بأهمية القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المالية.

3. تصميم البحث:

1. العينة:

تم الحصول على مجموع البيانات الدراسة بالجمع اليدوي، عبر مواقع المؤسسات وموقع بورصة الجزائر. حيث تشتمل البيانات على 15 مشاهدة، لـ 04 شركات، يمتد بعضها من 2010 إلى 2015، أي 06 مشاهدات، والبعض الآخر على مدى أقل من ذلك، بواقع مشاهدة واحدة فقط.

2. أداة الاختبار (شرح النموذج):

يركز اختبارنا على ما إذا كانت عمليات إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية تفسر التغيرات المستقبلية في أدائها، وذلك قصد التمكن من الحكم على مدى جودة تقديرات التي يجريها المقيّمون لهذه الأصول، وعليه نقدر المعادلة التالية:

$$EBE_{t+1,i} = c + \beta_1 ER_{t,i} + \beta_2 EBE_{t,i} + \beta_3 \text{actif}_{t,i} + \varepsilon_{t,i} \quad (1)$$

حيث:

- Excédent brute d'exploitation : EBE ، إجمالي فائض الاستغلال؛
- Ecart de réévaluation : ER ، فارق إعادة التقييم؛

¹²DJAFRI Omar, Évaluation des actifs non-courants en normes IFRS entre coût historique et juste valeur -le cas de l'Algérie-, Thèse de doctorat est publié, Université Abou Bekr BELKAÏD-Tlemcen, Algérie, 2014.

- $actif_t$: لوغاريتم مجموع الأصول؛
- c : ثابت التقدير؛
- ε : خطأ التقدير؛
- t : السنة؛
- i : الشركة.

نقوم بتقدير المعادلة (1) من أجل معرفة مدى ملائمة مبالغ إعادة تقييم الأصول الثابتة في التنبؤ بإجمالي فائض الاستغلال، وذلك في أفق سنة واحدة، من السنة t إلى السنة $t + 1$ ، وهكذا، فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة بين EBE إجمالي فائض الاستغلال (الدخل التشغيلي) في السنة $t + 1$ ومبلغ إعادة التقييم ER في السنة السابقة t علاقة طردية ذات دلالة إحصائية.

يُعبّر إجمالي فائض الاستغلال عن الدخل قبل الفوائد، الضريبة على الدخل، الاهتلاك وخسائر القيمة، وصافي الأرباح جراء التنازل عن الأصول. وعليه، تستثنى الفوائد والضرائب على الدخل للتركيز على الأداء التشغيلي دون الأداء المالي. كما يستثنى الاهتلاك وخسائر القيمة وعوائد التنازل عن الأصول لأن إعادة التقييم تؤثر على هذه المبالغ. وبالتالي، استبعادها يُلغي أي الآثار الميكانيكية لإعادة التقييم على قياسنا للأداء التشغيلي.

يُظهر t مبلغ إعادة التقييم في السنة t . ومعامله المقدر β_1 هو محور تركيزنا. فإذا كانت إعادة التقييم تعكس التغيرات في قيمة الأصول المرتبطة بعملية الاستغلال، فإن عمليات إعادة التقييم ستكون مرتبطة إيجابياً بالتغيرات المستقبلية في الأداء، وبالتالي، نتوقع أن يكون β_1 موجباً. وإذا كان الحال كذلك، يمكن الحكم بالمصادقية على تقييم الأصول الثابتة من طرف المقيمين الخارجيين، شريطة توفر المعنوية الإحصائية.

ولتحسين النموذج تم إضافة إجمالي فائض الاستغلال للسنة السابقة، أي EBE_{t-1} ، لضبط خصائص السلاسل الزمنية للدخل، والتي يمكن أن تؤثر على فائض الاستغلال المستقبلي. أيضاً، لضبط الآثار المحتملة للحجم تم إدراج $actif_t$ لوغاريتم إجمالي الأصول في نهاية السنة t .

4. النتائج:

1. الإحصائيات الوصفية:

N	$\frac{\sum(\frac{ER}{EBE})}{N}$	$\frac{N}{4}$
15	35.03 %	3.75

الجدول (1): الإحصاءات الوصفية للعينة.

يظهر الجدول (1) أن متوسط مبالغ إعادة التقييم الى الدخل التشغيلي تشكل 35.03 %، وهذا يدل على الأهمية الكبيرة لهذه المبالغ إذا تشكل أكثر من ثلث المداخل العادية السنوية لمؤسسات العينة، ولكن بتشتت عالٍ حيث تتراوح هذه الأهمية ما بين 0.50 % إلى 57.09 %.

يبين الجدول أيضاً أن عدد المشاهدات للشركة الواحدة هو حوالي 04 مشاهدات (3.75) ويمكن الاستنتاج من هذا أن عمليات إعادة التقييم بدأت مع تبني النظام المحاسبي والمالي.

2. نتائج نموذج الدراسة (النتائج المتعلقة بالأداء المستقبلي):

يمثل الجدول (2) ملخصاً لمعاملات الانحدار المتعدد للمعادلة (1)، والتي تربط بين مبالغ إعادة التقييم للسنة الحالية والتغيرات المستقبلية في أداء المؤسسة، في أفق سنة واحدة. ويقدم هذا الجدول دليلاً قوياً على أن عمليات إعادة تقييم السنة الجارية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأداء المستقبلي، مقاساً بإيرادات التشغيل. حيث أن معامل إعادة التقييم للسنة الحالية β_1 موجب بشكل معنوي، كما كان متوقعاً، ($\beta_1 = 2.176t - \text{Statistic} = 4.320$). هذه النتائج تبين أن الزيادة في قيمة الأصول الثابتة سوف تتحقق بالفعل على شكل عوائد مستقبلية.

Variable	Prédiction	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
c		1.53E+10	1.25E+10	1.215744	0.2495
ER_t	+	2.176142	0.503707	4.320250	0.0012
EBE_t		-0.246540	0.281043	-0.877232	0.3991
$actif_t$		-1.23E+09	1.13E+09	-1.083770	0.3016

الجدول (2): ملخص إحصاءات الانحدار للمعادلة (1).

يُظهر الجدول (3) نتائج الاختبارات الإحصائية المتعلقة بالنموذج، التي تكشف عن مدى جودة هذا التقدير، ويمكن الحكم على هذا النموذج بالنظر إلى قيمة معامل التحديد المعدل R square adjusted حيث تبرز قيمة عالية بشكل غير مألوف في مثل هذه الدراسات (98.19%)، وقد يعزى ذلك إلى صغر حجم العينة، ولكن هذه النتيجة تبين مدى أهمية المبالغ إعادة التقييم في تحديد الأداء التشغيلي، ومن المتوقع أن تنخفض قيمة معامل التحديد هذه كلما تم إدراج بيانات إضافية مستقبلاً.

ومن العلامات الدالة أيضاً على جودة هذا النموذج قيمة معنوية F-statistic، حيث تقترب بشكل كبير من الصفر (Prob(F_statistic) = 0.000)، وهذا يبين أن النموذج ككل ملائم لإجراء عملية التنبؤ ودراسة علاقة مبالغ إعادة التقييم بالأداء التشغيلي المستقبلي.

R-squared	0.985775	Meandependent var	1.25E+10
Adjusted R-squared	0.981896	S.D. dependent var	2.12E+10
S.E. of regression	2.85E+09	Akaike info criterion	46.59953
Sumsquaredresid	8.91E+19	Schwarz criterion	46.78834
	-		46.59752
Log likelihood	345.4965	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic	254.0964	Durbin-Watson stat	2.618372
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول (3): الاختبارات المتعلقة بالنموذج. يبين أيضا اختبار ديرين-واتسن Durbin-Watson عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، حيث أن قيمته (2.618) أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$.

وعليه، يمكن كتابة النموذج ككل بالشكل التالي:

$$EBE_{t+1,i} = 1.53 \times 10^{10} + 2.176 ER_{t,i} - 0.246 EBE_{t,i} - 1.23 \times 10^9 \text{actif}_{t,i}$$

الخاتمة:

لقد اختبرنا في هذا البحث ما إذا كانت مبالغ إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن عينة من المؤسسات الجزائرية؛ على علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية مع الأداء المستقبلي لهذه المؤسسات؛ ممثلاً في إجمالي فائض الاستغلال، وذلك في أفق سنة واحدة. في هذا الصدد، تُظهر الدراسات السابقة وجود مثل هذه العلاقة الإيجابية، وهي الفرضية التي انطلقنا منها.

وللتحقق من هذه الفرضية تم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد على مجموعة من بيانات مؤسسات جزائرية، عبر البرنامج الإحصائي EVIEWS الإصدار التاسع، مع ضبط خصائص السلاسل الزمنية وآثار حجم المؤسسات.

وأظهرت نتائج البحث أن إعادة تقييم الأصول الثابتة من قبل المؤسسات الجزائرية محل الدراسة ترتبط ارتباطاً إيجابياً ذو دلالة إحصائية بالتغيرات المستقبلية في الأداء التشغيلي، على مدى سنة واحدة بعد إعادة التقييم. وعلى هذا الحال، فإنها تشكل أساساً جيداً للتنبؤ بالأداء المستقبلي لهذه المؤسسات.

ويتفرع عن هذه النتيجة، إمكانية الحكم على تقديرات التي يجريها المقيمون - أكانوا دخلين أو خارجين - لمبالغ القيمة العادلة للأصول الثابتة بالدقة. ما يعزز في المجمل من جودة المعلومات المالية المبلغ عنها في ظل تبني محاسبة القيمة العادلة.

المراجع:

1. باللغة العربية:

قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية العدد 19.

2. باللغة الانجليزية:

ABOODY, D., M. E. BARTH, AND R. KASZNIK. 1999. REVALUATIONS OF FIXED ASSETS AND FUTURE FIRM PERFORMANCE: EVIDENCE FROM THE UK. JOURNAL OF ACCOUNTING AND ECONOMICS 26 (1-3): 149-178.

CHRISTENSEN, H. B., AND V. V. NIKOLAEV. 2013. DOES FAIR VALUE ACCOUNTING FOR NON-FINANCIAL ASSETS PASS THE MARKET TEST? REVIEW OF ACCOUNTING STUDIES 18 (3): 734-775

COTTER, J., AND S. RICHARDSON. 2002. RELIABILITY OF ASSET REVALUATIONS: THE IMPACT OF APPRAISER INDEPENDENCE. REVIEW OF ACCOUNTING STUDIES 7 (4): 435-457.

DIETRICH, J. R., M. S. HARRIS, AND K. A. MULLER, III. 2001. THE RELIABILITY OF INVESTMENT PROPERTY FAIR VALUE ESTIMATES. JOURNAL OF ACCOUNTING AND ECONOMICS 30 (2): 125-158.

INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD (IASB). 2011. INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD 13, FAIR VALUE MEASUREMENT. LONDON: INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS COMMITTEE FOUNDATION

MULLER, K. A., III, E. J. RIEDL, AND T. SELLHORN. 2011. MANDATORY FAIR VALUE ACCOUNTING AND INFORMATION ASYMMETRY: EVIDENCE FROM THE EUROPEAN REAL ESTATE INDUSTRY. MANAGEMENT SCIENCE 57 (6): 1138-1153.

SELLHORN, THORSTEN AND STIER, CHRISTIAN, FAIR VALUE MEASUREMENT FOR LONG-LIVED OPERATING ASSETS: RESEARCH EVIDENCE (JUNE 24, 2017). AVAILABLE AT SSRN: [HTTPS://SSRN.COM/ABSTRACT=2991997](https://ssrn.com/abstract=2991997)

3. باللغة الفرنسية:

DJAFRI OMAR, ÉVALUATION DES ACTIFS NON-COURANTS EN NORMES IFRS ENTRE COUT HISTORIQUE ET JUSTE VALEUR –LE CAS DE L’ALGERIE–, THESE DE DOCTORAT EST PUBLIE, UNIVERSITE ABOU BEKR BELKAÏD–TLEMEN, ALGERIE, 2014.